A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/806
27 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN AND SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البنود ٣٠ و ٥٩ و ٦٠ من جدول الأعمال

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

تنشيط أعمال الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال في البعثة الدائمة لكوبا والممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص الإعلان المشترك الكوبي - الروسي، تأييدا لمنظمة الأمم المتحدة والصادر في موسكو في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (انظر المرفق).

ونرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٠ و ٥٩ و ٦٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) رفائيل دوسا سبيدس
السفير
القائم بالأعمال لكوبا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) سيرغي لافروف
السفير
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

290199 290199 99-01977

مرفق

**إعلان مشترك كوبي - روسي تأييدا لمنظمة الأمم المتحدة،
صادر في موسكو في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩**

يعرب وزيرا العلاقات الخارجية في الاتحاد الروسي وجمهورية كوبا باسم حكومتيهما عن تأييدهما لمنظمة الأمم المتحدة باعتبارها منظمة دولية وعالمية فريدة مطالبة بتوحيد جهود المجتمع الدولي بهدف التوصل إلى نُهج تقوم على المصالحة من أجل حل المنازعات، ومواجهة التحديات العالمية الجديدة بصورة جماعية، وتعزيز نظام الأمن الدولي والاستقرار حسبما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز التطبيق الكامل للمبادئ الرئيسية للقانون الدولي وكفالة التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويشير الوزيران إلى أن منظمة الأمم المتحدة اضطلعت على مدى أكثر من خمسين عاما بتنفيذ الدور الرئيسي في الشؤون الدولية، ويشددان على أنه في العالم المعاصر تجسد هذه المنظمة تماما الاتجاه إلى تعزيز إمكانية تعددية الأقطاب بصورة كاملة في العالم الحديث، ووضعها موضع التنفيذ.

ويكرر الطرفان الإعراب عن اعتقادهما بأنه وإن كان طابع المنظمة موضع جدل، إلا أنه بنَّاء في الوقت ذاته، فقد أدى تطور العلاقات الدولية إلى تعددية الأقطاب وتقارب الآراء والأهداف في منظمة الأمم المتحدة، على نحو ما ينص عليه ميثاقها، وساعد ذلك على إقامة نظام دولي يقوم على التوازن والاستقرار والديمقراطية وانعدام المواجهات، استنادا إلى مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، الذي يعالج بصورة موضوعية المصالح الحيوية للدول دونما اعتبار لحجمها أو قوتها أو نظامها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

ويعرب الوزيران عن قلقهما العميق إزاء محاولات تقويض نظام العلاقات الدولية الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويشددان على أن مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمال القوة، أو أية طريقة أخرى تقوم على القسر أو الإرغام، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة له طابع الزامي، ولا بد أن تراعيه جميع الدول ويستلزم أن يحظر بصورة قاطعة الشروع في اتخاذ أي إجراء عسكري قسري أو من أي نوع آخر، مثل فرض الحصار أو الحظر أو الوسائل الأخرى التي لم يقرها المجتمع الدولي. وترد الاستثناءات من فرض مثل هذا الحظر في الميثاق ذاته بصورة واضحة ومحددة. وبموجب تلك الأحكام لا يتمتع سوى مجلس الأمن وحده بصلاحية فرض الجزاءات أو تطبيق التدابير القسرية بغرض المحافظة على السلام والأمن الدوليين واستعادتهما.

ويعرب الطرفان عن اقتناعهما بأن أي محاولة لتجاوز مجلس الأمن تنطوي على تقويض الآلية الحالية التي تقوم بالمحافظة على السلام، وستؤدي إلى حدوث الفوضى في الشؤون الدولية وإلى تغليب القوة على القانون الدولي.

ويعرب الطرفان عن ثقتهما بأن من أكثر الطرق أهمية لتعزيز دور منظمة الأمم المتحدة وهيبتها في القرن الحادي والعشرين هي الإصلاح الرشيد، الدقيق والمدروس للمنظمة، والذي يسمح، بأن تؤخذ في الاعتبار حقائق الحياة في العالم المعاصر، والمحافظة على آلياتها التنفيذية التي اتضحت كفاءتها عمليا.

ويعد تحسين كفاءة إدارة مجلس الأمن من الأمور ذات الأهمية الخاصة في عملية إصلاح منظمة الأمم المتحدة، وبصورة مماثلة فلا يجب تحت أي ظروف التشكيك في المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن، حسبما وردت في الميثاق، وهي المحافظة على السلام والأمن الدوليين. ويرى الطرفان أن القرار بزيادة عضوية مجلس الأمن يجب أن يستند إلى المراعاة الدقيقة لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل، وأن يحظى بموافقة واسعة النطاق والأفضل أن يحظى بقبول الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. ومن الضروري في الوقت ذاته أن تقيم بكل جدية جميع التدابير التي تقتضيها الشفافية الشديدة في أعمال مجلس الأمن، حيث يتصرف باسم جميع أعضاء منظمة الأمم المتحدة. وسيسهم إصلاح مجلس الأمن في إضفاء مزيد من الفعالية على الإجراءات التي يتخذها وسيكون بمثابة دعم كبير للمجتمع الدولي.

ويعرب الوزيران عن اعتقادهما بأن من اللازم تحسين طرائق العمل في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

ويكرر الوزيران الإعراب عن أن سياسة تأييد الأمم المتحدة وتعزيز التعددية فيها تعد حجر الزاوية في السياسة الخارجية لروسيا وكوبا.

- - - - -